annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2022

العراق

التقرير الوطني لراصد الفضاء المدني

العراق

التقرير الوطني لراصد الفضاء المدني

تشرين الثاني/ نوفمبر2202

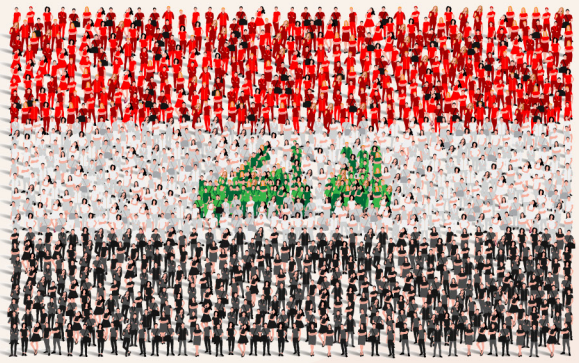

اعداد: وائل منذر البياتي

المحتويات

المقدمة **5**

أزمة الواقع السياسي 5

أزمة الواقع الاقتصادي 6

انعكاسات الجوانب السياسية والاقتصادية على الوضع الاجتماعي 8

تغيّرات المناخ وحجم الاستجابة الحكومية والفضاء المدني 9

الفضاء المدني الحركة والتقييد في ظل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي 9

أولاً: حرّية التعبير **10**

1. نصوص القانون وأثرها على العمل الصحفي 11

2. العمل الصحفي: اعتداءاتٌ مستمرّة وإفلاتٌ من العقاب 11

3. تقييد العمل الصحفي وقمعه 11

ثانياً: ضعف التنظيم القانوني للفضاء الإلكتروني **12**

ثالثاً: حرّية التجمع **13**

1. إنتقائية تطبيق أحكام قانون التجمّع والتظاهر السلمي 13

2. الانتخابات المبكرة وأثرها على الفعل الاحتجاجي 14

رابعاً: إقليم كردستان وحدود الحرّية **15**

خامساً: علاقة المجتمع المدني والحكومة **16**

1. سُبل التعاون المثمر بين المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية 16

2. مُعوّقات الفضاء المدني ونشاطاته 17

الإطار القانوني لعمل منظّمات المجتمع المدني 17

عدم تقبل حكومي وسياسي للنقد 17

3. حملات المناصرة والتشبيك في العمل المدني 18

4. فاعلية المجتمع المدني ودوره في تعزيز سيادة القانون 19
5. تطوّرٌ في البيئة القانونية لمجالات تأثير منظّمات المجتمع المدني 19
6. مشاريع التشبيك في العمل التطوّعي 19
سادساً: أثر الحراك الاحتجاجي على المجتمع والفضاء المدني **20**
1. ظهور أحزاب سياسية جديدة نتجت عن الحراك الشعبي ودخل بعضها قبة المجلس النيابي 20
الخلاصة والتوصيات **21**
التوصيات **22**

المقدمة

كان إجراء انتخابات مجلس النواب المُبكرة في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2021 الحدث المحوَري في العراق، وكان من المؤمل به أن تكون بدايةً للخروج من الواقع السياسي السيئ والانتقال الى أسلوب حكم قائم على أساس الأغلبية السياسية وفقاً لما أعلنت عنه أغلب الأحزاب السياسية في دعايتها الانتخابية، إلّا أن هذا لم يحصل واقعاً وإنما عيرت نتائج الانتخابات عن انقسامات مُجتمعية ازدادت حدّتها بشكلٍ كبير وقد تنذر بتدهور الوضع القائم الى مُدُيّات لا يُحمد عقباها.

أزمة الواقع السياسي

هذه الانتخابات كانت نتاج الاحتجاجات الشعبية في نهاية العام 2019 (حركة تشرين)، التي دفعت حكومة السيد عادل عبد المهدي للاستقالة في حينها، فكانت الدعوة لإجراء الانتخابات قبل الموعد المحدّد لها، وجرت في ظل قانون انتخاباتٍ جديد اعتمد نظام الصوت الواحد غير المتحوّل والدوائر الانتخابية المتوسطة الحجم بدلاً من التمثيل النسبي والدوائر الكبيرة[1]، وأسفرت عن فوز كتلة التيّار الصدري التي يتزعمها السيّد مقتدى الصدر بأكبر عددٍ من المقاعد داخل المجلس بواقع (73) مقعداً نيابياً، مما دعاه الى طرح رغبته في تشكيل حكومة أغلبية نيابية تضمّ الى جانبه تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتستبعد مشاركة بعض الأحزاب التقليدية. غير أن تنظيمات سياسية لها وزنها العددي داخل مجلس النواب كانت تقف بالضد من فكرة الخروج عن التوافقية السياسية، لذا طرحت فكرة وجوب تمثيل المكوّنات الاجتماعية كافةً داخل الحكومة، واعتبرت أنّ تيّار الصدر لا يملك تمثيل المكوّن الشيعي منفرداً، وأن وجود تأثيرٍ قوّي للمحيط الإقليمي بالدرجة الأولى، بالإضافة الى البعد الدولي وارتباطات الأحزاب الموجودة في المشهد السياسي لهذا المحيط وتبنّيها التعبير عن مصالحه بشكلٍ أو بآخر، أدّى الى ظهور حالةٍ من الانسداد السياسي بعدم تمكّن التيّار الصدري أو (الإطار التنسيقي/ تكتّل أحزاب إسلامية شيعية) من الائتلاف مع عددٍ كافٍ من الأحزاب (الكردية والسنّية) للوصول لأغلبية مريحة تسمح بعقد جلسة انتخاب الرئيس. هذا الأمر دفع أحزاب الإطار التنسيقي الى العمل على إفشال مشروع حكومة الأغلبية من خلال الامتناع عن حضور جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، بالاعتماد على تفسير المحكمة الاتّحادية العليا الذي اشترط حضور ثلثي أعضاء مجلس النواب للجلسة، حيث كان الاشتراط الأساسيّ لهذه الأحزاب قبل دخول أي جلسة، هو الاتفاق على أن تكون عملية اختيار رئيس الوزراء بالشراكة بينهم وبين التيّار الصدري الذي يتقصّى اشتراطاته في التحالف على مرتكزين أساسيّين: استبعاد الجزء الأقوى في الإطار والأقرب الى إيران المتمثّل (بإتلاف دولة القانون وعصائب أهل الحقّ)، مع الإبقاء على الكاظمي على رأس الوزارة. هذه الاشتراطات تُسهم في إضعاف الإطار بما يمهّد بانفراد التيّار الصدري على الساحة الشيعية، وتطبيق الفكرة عينها في الساحتين الكردية والسنية من خلال خلق إنشطار طولي يضمن انفراد جهة واحدة في تمثيل هذه المكوّنات الاجتماعية دون غيرها. هذه الفكرة لاقت قبولاً في الإطار الإقليمي (العربي) والدولي (الولايات المتحدة)، كونها تُسهم في إضعاف الأحزاب التي تمتلك أجنحةً مسلّحة والقريبة من النفوذ الإيراني، وكذلك تعزّز من الموقف الدوليّ في تعامله مع نظام الحكم في إيران التي تسعى للإبقاء على المعادلة القديمة في مشاركة الجميع في الحكومة دون استبعاد أي طرف عدا الأحزاب التي تشكّلت بعد أحداث تشرين[2]. فالتوافق الدوليّ والإقليمي على تشكيل الحكومة سيُسهم في حلّ الانسداد، وقد يكون لجوء التيّار الصدري الى الأسلوب العُنفي بعد اقتحام مجلس النواب والقصر الجمهوري ومحاصرة السلطة القضائية من قبل أنصاره ودخول جزء من جناحه العسكري في مواجهة غير مدروسة مع أجنحة أحزاب الإطار

العسكرية، أحد أسباب التعجيل بهذا التوافق، خصوصاً وأن خروج الصدر من العملية السياسية وإجبار أتباعه على الاستقالة من مجلس النواب، كانا بمثابة سوء تقديرٍ سياسيٍ خطير من شأنه أن يصب في مصلحة خصومه لتشكيل الحكومة المقبلة، إذ أدى ذلك الى حسم موضوع انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف مرشّح الإطار التنسيقي بتشكيل الحكومة، بعد زيادة عدد مقاعد الإطار التنسيقي الى 130 مقعداً داخل مجلس النواب نتيجة لاستقالة أنصار الصدر. فكان التعجيل في تشكيل الحكومة واستبعاد أيّ خيار عسكري لحل الانسداد السياسي كونه سيؤدي الى حربٍ أهلية لن تقتصر مُدُياتها على الحدود العراقية، وإنما ستشمل ما هو أبعد من ذلك خصوصاً وإن الأذرع العسكرية لإيران موجودة في أكثر من مكان في المنطقة. فإذا كان هناك توافق في إنتاج الحكومة للولايات المتّحدة شأن فيه، فإن الصدر بانسحابه من العملية السياسية ساهم في التعجيل بهذا التوافق.

وإذا كان قد أريد من هذه الانتخابات المُبكرة الخروج من أزمة سياسية، إلّا أنها أفرزت انسداداً سياسياً سيكون حلّه في أفضل الأحوال العودة الى نظام المحاصصة في تقاسم مغانم السلطة، مع دعوات أخرى لإجراء انتخابات مُبكرة جديدة.

أزمة الواقع الاقتصادي

ساهم ارتفاع أسعار النفط عالمياً في تعزيز الواردات المالية للدولة، غير أن عدم وجود حكومة كاملة الصلاحيّات جعلها عاجزة عن إنفاق هذه الوفرة المالية، إذ إن قانون إدارة الدولة المالية يمنعها من أي إنفاق في جانب موازنتها الإستثمارية، حيث يقتصر الإنفاق على الجانب التشغيلي، أي صرف رواتب العاملين وتسيير مؤسّسات الدولة دون اتخاذ أي قرار استثماري. كما أن واقع الفشل الاقتصادي يرجع لأسبابٍ هيكلية في مقدمتها انتشار الرشوة، والقبلية، الزبائنية، والمحسوبية، والعصبية القائمة على التبادل الاجتماعي أو التبادل الاقتصادي ما أدى الى ظهور طبقةٍ تقود القطاع العام قائمةٍ على تعاون الأحزاب الموجودة في السلطة مع رجال أعمال يمثّلون دوائر اقتصادية تابعة لنفس الأحزاب وبحماية الأذرع المسلّحة لها، بما يشكّل تحالفاً غنائمي يقود الدولة واقتصادها، بمنظومةٍ متكاملةٍ قائمةٍ على التهريب والفساد والاستيلاء على المال العام، في ظل غياب مؤسّسات فاعلة تمارس الرقابة والمحاسبة. كما إن تبعية الإعلام المؤثّر لهذا التحالف جعلت من فاعلية المجتمع في الحدّ من ظاهرة الفساد الإداري والمالي غير ذات جدوى مهما كانت واعيةً وهادفة وحرّة. كما أن أسباب الفساد المالي والإداري معروفة، أوّلها غياب الشفافية وضعف السلطة القضائية وعدم سيادة القانون، وكذلك عدم مساءلة المُفسدين في المناصب العليا ممن يتحكّمون في القرارات وكذلك الفيّيين المرتبطين بهم، يضاف اليها عدم الاستقرار الأمني والسياسي [3].

ففي الوقت الذي كشفت فيه جائحة كورونا عن الحجم الحقيقيّ للمشكلة الاقتصادية المتراكمة بحيث هدّدت بانهيار اقتصادي للدولة، واضطرّت بموجبها الحكومة إلى الاقتراض من المصارف لسد نفقات رواتب الموظفين، وكذلك العمل على تعويم العملة كجزءٍ من مواجهة حالة انخفاض السيولة النقدية، بناء على توصيات التحالف الاقتصادي الدولي[4]

لدعم الحكومة العراقية في تنفيذ إصلاحاتٍ اقتصادية من بينها إيجاد حلولٍ جذرية للنظام الضريبي والجمركي الذي لم يشهد أيّ عملية حقيقية للإصلاح، اقتصر تنفيذ البنود الخاصة بالورقة البيضاء الحكومية على خفض قيمة العملة الوطنية مما انعكس سلباً على الطبقات الدنيا التي ازدادت معاناتها، بينما لا تزال المؤسّسات الضريبية والجمركية متصدّرة في مؤشرات الفساد وضعف الشفافية في عملها[5]، آخرها فضيحة سرقة أكثر من مليارين ونصف مليار دولار من مبالغ مودعة كأمانات خاصة بالشركات الاستثمارية العاملة في العراق، في مشهدٍ تراجيدي يعكس حجم تحالف الفساد الاقتصادي .

لا تزل المشكلة المزمنة لعمّال القطاع الخاص المتضمّنة عدم حصولهم على الضمان الاجتماعي مستمرّة، رغم مساهمة قانون العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي الصادر عام 2015 في رفع نسبة المسجلين إلّا أنها بقيت دون المستوى المطلوب، إذ تمتنع شركات كثيرة من تسجيل العاملين لديها، بالإضافة الى امتناع العمّال بدورهم عن التسجيل في بعض الأحيان بسبب عدم قدرتهم على تحمُّل الاستقطاع المطلوب كنسبة من أجورهم للضمان في ظلّ انخفاض ما يُصرف لهم كونه في العادة دون الحدّ الأدنى للمعيشة. كما لا يحصل العمّال ممن يتعرّضون للحوادث أثناء العمل على أي ضمانات أو حقوق تعينهم على تحمّل مشقّات الحياة بعد فقدانهم القدرة على العمل، بالإضافة الى أن الفجوة الكبيرة بين الحدّ الأعلى لضمان تقاعد العمّال كونها أدنى من الحدّ الأدنى لتقاعد الموظّف الحكومي[6]، تشكّل عامل عزوفٍ حقيقيّ عن العمل في ميدان القطاع الخاص الذي يغلّب عليه طابع العمل غير النظاميّ، مع اقتران سلبيات عدّة في مقدمتها انخفاض متوسط أجور العمل، وعدم استقرار وظيفي، ومزايا أقل، وغالباً ما يفتقر إلى وجود العقود الرسمية[7]. هذه الأسباب بالإضافة الى ازدياد حجم ظاهرة النشاطات غير النظامية يستوجب إعادة النظر في الأنظمة التي تحكم الأعمال، وتفعيل عمل لجان التفتيش في وزارة العمل والضمان الاجتماعي من خلال إزالة العقبات البيروقراطية في عملها، وتوفير أساليب تمويل مناسبة تحفّز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمنحهم الثقة والاطمئنان اللازمين للانخراط الكامل في القطاع الاقتصادي النظامي، حيث يعزف الكثير منهم عن التسجيل الرسمي بسبب التكلفة والجهد اللذين تتطلّبهما إجراءات التسجيل، كما تتطلّب تجنّب الالتزامات المتعدّدة والمعقّدة في كثير من الأحيان، والتي تفرضها اللوائح والتنظيمات الجاري العمل بها. وأخيراً فإن ضعف تمويل المشاريع هذه مع بيئة الأعمال المنفرة تجعل بقاء العمّال خارج نطاق العمل المنظّم مشكلةً تُبقي القطاع الخاص بمعزلٍ عن المساهمة في حل أزمة البطالة لدى الشباب في ظل تكالبهم على العمل في القطاع الحكومي لتوفّر الضمان الاجتماعي لما بعد التقاعد من العمل. وكذلك غياب نظام حاضنات الأعمال الذي يساهم في تقديم رعاية كاملة للمشروعات بما يعزّز روح المبادرة لدى القطاع الخاص وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية والتسويقية لها بطريقة تجعلها تساهم في مواجهة أزمة البطالة التي وصلت الى حدود 16.5 % وفقاً لتصريحات وزارة التخطيط [8].

أما إعلان الحكومة عن ارتفاع النمو الاقتصادي خلال السنة الأخيرة، فإن خبراء لا يرجعونه للاقتصاد بقدر ما هو لزيادة العائد النفطي بفعل تزايد الطلب العالمي وارتفاع اسعاره، وبالتالي هو مجرد فقاعة اقتصادية لن تؤدي الى إخراج العراق من ترتيب الدول ذات الاقتصاد الهش ما لم يعالج مشكلاته الهيكلية، خصوصاً وإن العام 2022 كان من دون موازنة مالية ما يعني عدم قدرة الحكومة على المضي بأي مشروع استثماري[9]، والتحسّن الملحوظ يمكن مشاهدته في انخفاض حجم الدين الخارجي والداخلي بقرابة ثلاثة ترليون دينار مما دفع وزارة المالية لإعداد استراتيجية لسداد الدين العام 2022 2024-، في الوقت الذي أكد فيه خبراء البنك الدولي على وجوب التخفيف من أثر ارتفاع أسعار الغذاء على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، مع أهمية استغلال الظروف المواتية في سوق النفط حالياً للإسراع بالإصلاحات الهيكلية ودعم الأولويات الاجتماعية-الاقتصادية لتعزيز صمود الاقتصاد العراقي في المدى المتوسط [10].

انعكاسات الجوانب السياسية والاقتصادية على الوضع الاجتماعي

أشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر الى نمو الاقتصاد العراقي بنسبة 9.3% خلال العام 2022 [11]، إلّا أن هذا النمو لم ينعكس على الواقع الاجتماعي أو معدلات الفقر التي شهدت أيضاً ارتفاعاً في نسبتها لتصل الى مُدُيات أعلى مما كانت عليه قبل اعتماد الاستراتيجية الوطنية الثانية للتخفيف من الفقر في العراق للمدّة 2022-2018، إذ لم تحقّق المرجو منها نتيجةً لتداعيات فيروس كورونا، حيث تسببت بإضافة 1.4 مليون عراقي جديد إلى إجمالي أعداد الفقراء، ليبلغ مجموعهم حسب تصريح وزير التخطيط (11 مليوناً و400 ألف فرد)، كما أن نسبة الفقر ارتفعت إلى 31.7 % نتيجة الجائحة، بعدما كانت تشكّل 20% في عام 2018، لتستقر في العام 2022 على ما نسبته 25%. وتتمركز النسب العالية للفقر في المثنّى وميسان وذي قار، يضاف اليها المناطق المحرّرة من تنظيم داعش الإرهابي وتحديداً الموصل، حيث تشهد هذه المناطق تراجعاً للخدمات أكثر بكثير من باقي مناطق البلاد، ما يؤشر الى فشل الاستراتيجية الوطنية الثانية في تحقيق أهدافها في خفض مستويات الفقر [12]، وعدم مقدرتها على معالجة الاثار السلبية للجائحة وانخفاض أسعار العملة، الأمر الذي نتج عنه استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية المرتبط بخفض قيمة الدينار، والتي أشارت بموجبه منظمات دولية، كمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" والبنك الدولي، ب الى أن هناك ما بين 7% و14% زيادة في نسبة الفقر بعد قرار الحكومة بخصوص تعويم العملة، وهي أكبر من النسبة المعلن عنها رسمياً [13]، يضاف اليها فشل اجراءات الحكومة في التقليل من الأضرار المترتّبة على قرارها.

على صعيد الجانب التعليمي نجد أن تفاقم الصراعات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتصاعد العنف والإرهاب وغياب الاستثمارات الحقيقية أعاق حصول الأفراد على التعليم الجيّد، كما أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية نتيجةً للصراع مع الإرهاب أدّت إلى تعطيل الخدمات التعليمية. وتشير البيانات إلى أن أكثر من 3 ملايين طفل عراقي في سنّ الدراسة هم خارج المدرسة [14]، وهذا راجع الى عدّة أسباب منها: تزايد نسبة الفقر الذي يدفع العوائل الى عدم إلحاق أطفالها بالدراسة بسبب تكاليف التعليم، ودفعهم بدلاً من ذلك للعمل في نشاطات غير قانونية أو غير نظامية، عدم تطبيق نصوص القانون الخاصّة بإلزامية التعليم، فشل البرامج التعليمية في مواكبة التطوّر العالمي، بالإضافة الى وجود فجواتٍ كبيرةٍ جداً فيما يتعلق بأماكن التعليم. بالنسبة لدور الحضانة وبحسب المعيار التخطيطي المحلّي (دار حضانة لكل 5000 نسمة)، هناك فجوة تُقدّر بنحو 5800 دار حضانة، وما يقارب 1250 روضة. وبالنسبة للمدارس الابتدائية والثانوية، وبحسب ما جاء في الوثيقة المستجيبة للتعافي من أزمة Covid-19 ، يعاني العراق من نقصٍ في أعداد المدرّسين في المدارس الثانوية بعددٍ يصل إلى نحو 6121 مُدرّساً و20528 شعبةً، ونقصاً في عدد الأبنية بصورةٍ عامّة يُقدّر بنحو 6194 بناية في جميع المحافظات، في حين بلغ النقص في أعداد المعلمين للمدارس الابتدائية بنحو 67050 معلّماً، والنقص في عدد الشّعب والصفوف بما يقارب 4048 شعبةً وصفاً، وهذا كله نتيجة لتراكم الفشل الحكومي سواء في جانب التخطيط أو التنفيذ [15].

كما انعكس الفشل الاقتصادي والسياسي على الواقع الصحّي. ففي الوقت الذي خصّصت فيه الحكومة (2.5%) فقط من الميزانية لوزارة الصحّة، نجدها أعطت (18%) للأمن و (13.5%) للنفط. ووفقاً لتقرير استند الى بيانات منظّمة الصحّة العالمية، أنفقت الحكومة العراقية على الرعاية الصحّية للفرد مبلغاً أقل بكثير من الدول الأكثر فقراً خلال السنوات العشر الماضية، وبلغ نصيب الفرد

العراقي من هذا الإنفاق ما يقارب 161 دولاراً في المتوسط، مقابل 304 دولارات في الأردن [16]. ويرجع تراكم عدم الاهتمام بالقطاع الصحي الى أربعة عقود ماضية حسب تصريح وزير الصحة الدكتور علاء العلوان الذي استقال بسبب عدم قدرته على معالجة وضع الوزارة.

تغيّرات المناخ وحجم الاستجابة الحكومية والفضاء المدني

يبدو أن قساوة التحذيرات التي اجتاحت العراق كتعبير عن نواتج التغيّرات المُناخية على درجةٍ كبيرة من الأهمّية مما يقتضي البدء فعلاً بإجراءات يمكن من خلالها تلافي الأضرار القادمة. فوقوع تسع عواصف ترابية في ظرف أقلّ من ثمانية أسابيع أدّى الى توقف أغلب فعّاليات الحياة للفترة بين منتصف آذار/مارس وأيار/مايو[17]، وما اقترن بها من الإعلان عن جفاف بحيرة ساوة، والتهديد بجفاف عددٍ من الأهوار التي سبق أن أُدرجت على لائحة التراث الإنساني، وكذلك انخفاض المياه في عدّة مسطّحات مائية هي بحيرات الرزازة والحبانية وحمرين الى مستويات غير مسبوقة، وازدياد مستويات التلوّث في مياه دجلة والفرات خصوصاً في جنوب البلاد. كلُّ ذلك يدفع الى ضرورة إيجاد ثقافة سياسية قادرة على الاستجابة للتغيّرات المُناخية، من خلال تخصيص موازنة جادّة من أجل مواجهة هذه القضية واستثمار ارتفاع أسعار النفط لتخصيص جزء من فائض الإيرادات للعمل على تشجيع الاستخدامات الراشدة للمياه خصوصاً في ميدان الزراعة، والعمل على بذل الجهود لوضع تنظيم سليم لإدارة المياه بين الحكومات المحلّية لتجنّب التنافس فيما بينها والذي قد يتحوّل الى اصطدامات بين الأفراد تصل الى حدود عنفٍ غير مسبوق، هذا كلّه لا يقلّ عن وجوب العمل على عقد اتفاقيات مع دول الجوار، إيران وتركيا، تضمن الحقوق المائية لدولة المصب وفقاً لأحكام القانون الدولي.

إن الفاعل الأساسي الذي يجب على الحكومة إدخاله في استجابتها لتغيّر المناخ هو المجتمع المدني والناشطون في مجال التغيّر المُناخي، فالسلطات الحكومية لا تمتلك القدرات الكافية لوضع استراتيجية قويّة للتكيّف مع التغيّرات المُناخية دون الرجوع الى دمج قدرات المجتمع المدني. فجمعية حُماة نهر دجلة مثلاً عملت مع مؤسّسات دولية عدّة في تنفيذ مشاريع قصيرة المدى متعلّقةً بالزراعة والمياه، ولديها خبرة في تحديد المجتمعات الأكثر تضرّراً، مما يتيح لها حركةً أكبر في الوصول الى الموارد وتوجيهها فيما لو تلقّت دعماً حكومياً.

الفضاء المدني الحركة والتقييد في ظل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي

المجتمع المدني رغم تاريخه الذي يعود لبدايات القرن الماضي، عانى قبل عام 2003 من عدم تقبّل السلطات العامة لفكرة وجوده ودوره في حلقات العلاقة مع الفرد، إذ عمل النظام الشمولي على خلق واجهات تنظيمية تابعة لحزب البعث للحيلولة دون ظهور تنظيمات مُجتمعية موازية.

بعد تاريخ نيسان 2003 تغيّرت الأوضاع حيث تأسّست المئات من منظمات المجتمع المدني، بفعل التغيير السياسي، ولا يخفى على أحد الدور الكبير الذي لعبته المنظّمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لأعدادٍ كبيرة من المنظّمات من خلال التدريب وإعداد الكوادر وتمويل البرامج والأنشطة المختلفة. لقد استطاعت منظّمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدوارٍ مهمّة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب وأعمال العنف، وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمّشة والمستضعفة، ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات وغيرها

الكثير من المواضيع[18]. لكن ورغم هذه الأدوار المهمّة، واجه العديد من منظّمات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشاكل والتحدّيات والمصاعب باعتبارها جهات تمارس نشاطاتها خارج مفهوم الخضوع لأوامر السلطة، وهي الفكرة السائدة في ذهنية العديد، ما يجعل نشاطها من قبيل الخصومة لا التعاون أو التكامل للوصول الى تحقيق تنمية حقيقية. لذا نجد الحكومة لا تقدّم العون والمساعدة إلّا في حالاتٍ قليلة حيث العراقيل والمطبات ومنها توجيه الإعانة والدعم إلى منظّمات غير مستحقّة لها أو تقديمها على غيرها لاعتبارات سياسية أو مناطقية أو فئوية[19]، حيث إن نظام تقاسم السلطة القائم حالياً يقتضي وجود واجهات غير مُعلنة للفاعلين السياسيين تساهم في توجيه الرأي العام، وكذلك الاستفادة من المنح والبرامج الخارجية بتقديم بعضٍ من هذه المنظمات التابعة لجهاتٍ سياسية باعتبارها جهةً متخصّصة وناشطة لتكون الشريك المحلّي للمشروع او البرنامج المقدّم. فالحزبية الضيّقة الموجودة حالياً تؤثر بشكلٍ سلبي على واقع المجتمع المدني وإمكانية إرساء أسسٍ سليمة لعمله من خلال عمل هذه الأحزاب على إنشاء منظّمات وجمعيات ومراكز بحثية ترتبط بها بصورةٍ غير معلنة وتعمل على تكريس أجنداتها أو أيديولوجيتها بطريقةٍ أو بأخرى، من خلال الاستفادة من وجود بعض الأحزاب في السلطة لدفع هذه المنظّمات المرتبطة بها لتنفيذ برامج بالشراكة مع القطاعات الحكومية. كما أن الواقع السياسي والأمني المضطرب وشيوع المفاهيم القِبلية لا يزال عائقاً لتقبّل مفاهيم المجتمع المدني، وفي ظلّ هذه الظروف نجد أن التقييد على الفضاء المدني يأخذ عدّة مظاهر.

أولاً: حرّية التعبير

لا تزل حرّية التعبير في العراق تخضع لتقييد عوامل قانونية، فتأثير الفاعلين غير الرسميين على هذه الحرّية أكبر بكثير من تأثير القانون. ويشمل الإقرار الدستوري لحرّية التعبير في المادة (38) وبمختلف أشكاله، حقّ حرّية اعتناق الآراء دون أي تدخّل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلةٍ كانت دون تقيّد إلّا إذا تعارضت مع النظام العام أو الآداب العامة. وللوصول الى حرّية تعبير حقيقية لا بد من توافر اشتراطاتها من:

- إيجاد بيئة قانونية تسمح بالعمل الإعلامي متعدّد الآراء.
- توافر الإرادة السياسية لدعم ذلك القطاع وحمايته ضمن سقف سيادة القانون.
- وجود قانون يضمن الحقّ في الوصول الى المعلومات وبخاصّة المتعلّقة منها في المجال العام.

وبالرجوع الى واقع الحال نجد أنّنا لا نزال دون المستوى المطلوب، إذ تعاني حرّية التعبير من عدّة معوّقات على مستوياتٍ مختلفة، فالمطالبة بإقرار قوانين جديدة في مجال الإعلام تتلاءم مع التطوّر والانتقال نحو الديمقراطية مستمرة، إلّا أن الحكومات المتعاقبة لم تعمد الى تشريع أي قانون جديد بدلاً من قوانين السلطات القمعية السابقة، كما أن مشروع قانون حرّية التعبير الذي قدّمته الحكومة منذ عام 2011 كان أشد قسوةً على من يرتكب فعلاً يمسّ الاعتقادات أو الممارسات الدينية. فقد اقتبست الحكومة نص قانون العقوبات الصادر عام 1969 وشدّدت العقوبة التي ينصّ عليها فقط، بينما لم تختلف شروطه الأخرى كثيراً عن القانون الحالي إن لم تكن أكثر غموضاً بما يساهم في قدرة رجال الأمن على تكييّف الأفعال دون ضابط حقيقي يمنع التعسّف في استعمال الصلاحيات الموجودة في القانون والتي تتضمّن كيفية استعمال القوّة دون توضيح مفهومها. لذا

رفضت المنظّمات غير الحكومية هذه النسخة في كل مرّة يُعاد مناقشتها داخل المجلس، دون أن تتوصّل لإقناع الحكومة بإلغائها وتقديم مشروعٍ جديد.

نصوص القانون وأثرها على العمل الصحفي

لا يعفي قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 الصحفيّين من المحاسبة عن جريمة التشهير في أحوال نقلهم أو عرضهم لمعلوماتٍ أو بياناتٍ تتعلّق بالسلطة العامة أو الأفراد. كما يسمح قانون المطبوعات بسجن الصحفيّين لمدّة تصل إلى سبع سنوات إذا ما أدينوا بتهمة إهانة الحكومة، بنصوصٍ عامة فضفاضة يمكن تأويلها بطريقةٍ قد تُدين الصحفيّ إذا نقل خبراً اعتبرته الحكومة مهيناً لها. كما لا يوفّر قانون حماية الصحفيّين الغطاء القانوني الكافي للحماية، بعدم شمول حمايته الصحفيين العاملين بدوامٍ جزئي والمدوّنين والأفراد الآخرين المنهمكين بنشر الأخبار.

العمل الصحفي: اعتداءاتٌ مستمرّة وإفلاتٌ من العقاب

يواجه الصحفيّون صعوبات كبيرة في عملهم، بسبب الإجراءات التي تفرضها السلطات المحلّية ومسؤولون أمنيّون وعسكريّون، خاصة فيما يتعلق بتغطية أداء الدولة في الجانب الإداري والفساد والانتهاكات. فنتيجة لتغطية تظاهرات شهر آب/ أغسطس في مدن إقليم كردستان تعرّض (57) صحفيّاً الى اعتداءات مختلفة من قبل القوات الأمنية حسب ما سجّلته لجنة دعم الصحفيّين في متابعتها للحدث[20]، فيما سجّلت جمعية الدفاع عن حرّية الصحافة في العراق في تقريرها السنوي للفترة من أيار/مايو 2021 لغاية أيار/مايو 2022 وقوع (280) حالة اعتداء ضد العاملين في المجال الإعلامي، وجاءت في المرتبة الأولى في تكرار حالات الاعتداءات كلٌّ من أربيل وبغداد بواقع (56) حالة لكلٍّ منهما[21]. كما أشار المرصد العراقي لحقوق الإنسان للفترة ذاتها الى تنامي نفوذ الأطراف التي لديها مصلحة في معاداة حرّية التعبير وتقويض مساحة العمل الصحفي في العراق[22]. ويؤكد هذا التقرير تنامي ظاهرة الإفلات من العقاب بخصوص ما يتعرّض له أصحاب الرأي، وكذلك التلويح برفع الدعاوى القضائية ضد العاملين في مجال الصحافة الاستقصائية ما دفع الى تراجع حجمها.

هذه الانتهاكات انعكست في تقرير منظّمة "مراسلون بلا حدود" حول حرّية الصحافة العالمية، إذ احتلّ العراق المركز (172) من بين (180) دولة، متراجعاً (9) مراتب إلى الخلف، عن العام 2021.

تقييد العمل الصحفي وقمعه

عمدت بعض الأحزاب والطبقة السياسية إلى تقييد حرّية الرأي والتعبير في العراق، من خلال العمل على إغلاق عددٍ من المكاتب التابعة لقنوات فضائية أو وكالات أنباء، واعتماد أسلوب دفع أنصارها للتظاهر ثم اقتحام المكاتب الإعلامية متى ما تعرّضت الى النقد وفقاً لوجهة نظرها، أو في حال صدور تصريح من أحد الضيوف لا يتلاءم مع متبنّياتها[23]. في المقابل، عمدت هيئة الإعلام والاتصالات وهي الجهة الإدارية المعنية بتنظيم قطاع الإعلام الى إصدار قرارات بوقف عدّة برامج على أثر صدور ما اعتبرته الهيئة إساءات بحق مؤسّسات الدولة[24]. هذه الإجراءات دفعت مجموعة من الناشطين والمثقّفين والسياسيين بلغ عددهم (3005) الى توقيع بيانٍ احتجاجي في 9/6/2022 حمل عنوان " دفاعاً عن حرّية التعبير" حذّروا فيه من الأثر السيئ لما تتعرّض له حرّية التعبير من انتهاك، ونبهوا من مخاطر الاستمرار في تقييدها.

ثانياً: ضعف التنظيم القانوني للفضاء الإلكتروني

يفتقر العراق لتنظيم قانوني متكامل فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، فلا يزال قانون الجرائم المعلوماتية يدور منذ أكثر من عشرة أعوام في دائرة إجراءات التشريع النيابية، خصوصاً مع عدم وجود إرادة سياسية لاستكمال تشريعه، مما أدّى الى تحوّل المنصّات الإلكترونية الى ملاذٍ آمن لتزييف المعلومات والأخبار المضلّلة، ومنطلقاً لإهانة الناس وتشويه سمعتهم والتحريض على قتلهم. في المقابل كان تخوّف المجتمع المدني من سعي السلطة الى جعل القانون، ومن خلال صياغاته العائمة، وسيلةً لتقييد الوصول الى الشبكة الدولية، وأداةً للرقابة على الآراء السياسية أو المعتقدات مما يسهّل قمع المعارضين أو الرافضين للسياسات الحكومية، فكانت الدعوات مستمرّة لإشراك ذوي المصلحة في عملية إعداد الصياغات الخاصة بالقانون وبصورةٍ مباشرة من خلال عرض المشروع على الصحفيّين وأصحاب الرأي والمنظّمات المعنية بحرّية التعبير وحقوق الإنسان.

إن ازدياد خطابات الكراهية والتحريض، في مواقع التواصل الاجتماعي، يدفع نحو العمل على الضغط تجاه السلطة التشريعية لغرض إقرار صيغة معتدلة للقانون تساهم في الحدّ من هذا الخطاب، تعتمد فيها أسلوب المعالجة النفسية والاجتماعية لا اقتصار المسألة على العقاب الجنائي.

كما يشهد الفضاء الإلكتروني انتشاراً واسعاً للأخبار المضلّلة، والتي تنتشر من خلال ما يعرف بـ (منصّات الجيوش الإلكترونية)[25]، والتي ساهمت في تضليل الرأي العام للحد الذي تساهم فيه بقتل أو تهديد العديد من الناشطين. مثال قضية اغتيال ريهام يعقوب في البصرة نهاية العام 2020، التي رغم انسحابها من التظاهرات لفترة طويلة، وقعت ضحية لنظرية مؤامرة تمّ الترويج لها على نطاق واسع تضمّنت اتهامها ومجموعة من الشباب المحليين بـ"أنهم عملاء في مؤامرة أميركية"، والواقع أن المجموعة شاركت في برنامج القيادة الشبابية المُموّل من الولايات المتحدة، إلّا أن وكالة أنباء إيرانية نشرت خلاف ذلك في تقرير صدر في شهر أيلول 2018. وقبل اغتيالها بفترة قصيرة، انتشرت صور يعقوب فجأة بشكلٍ كبير في صفحات فيسبوك باعتبارها أحد عناصر المؤامرة فكانت حملات الجيوش الإلكترونية السبب وراء اغتيالها[26].

وفي سياق الحدّ من الأخبار المضلّلة، اعتمد فيسبوك خطّةً خاصةً به لمواجهتها في العراق بالتعاون مع مجموعة من الجهات التحقيقية المستقلّة بحيث يتم نشر تنبيهات للمستخدمين بأن الخبر المنشور مضلّلٌ وقد تمّ التدقيق به من خلال جهات خبيرة مستقلّة وخوارزميات الذكاء الصناعي بهدف مواجهة انتشار هذه الأخبار والحدّ من آثارها السلبية على الرأي العام، إلّا ان هذا لا يعني عدم ضرورة العمل على تشريع قانون وطني متكامل يحدّد المسؤولية القانونية عن هذه الأعمال.

ويركز خطاب العنف والكراهية في الفضاء الإلكتروني بشكلٍ خاص على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع كالمرأة والأقلّيات، وقد ساهمت الانتخابات ومن بعدها استمرار أزمة تشكيل الحكومة في انتشار هذا الخطاب على مواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ متزايد وصل الى حد انتقاله الى الواقع من خلال التنابز بين أنصار التيارات السياسية، وحصول حالات استهداف متقابلة بين الأطراف وصلت الى حدّ العنف الجسدي والاقتتال المسلّح [27].

كما أن هناك خطاباً متصاعداً تجاه الشخصيات الاحتجاجية وصل الى حد تهديدها ودفعها الى ترك محل سكناها والانتقال الى أماكن أخرى أو الى إقليم كردستان تجنباً لهذه التهديدات التي

قد تطال سلامتها الجسدية. بدورها، لم تسلم المنظّمات غير الحكومية من الخطاب الذي يتهمها بالسعي الى تفكيك الأسرة أو إشاعة الفساد الأخلاقي بتعبيرات منهجية منظّمة توجّه اليها في كل مشروع لها يعزّز من مكانة المرأة أو الشباب، يعتبره البعض غير ملائم للخلفيات الاجتماعية أو العشائرية والقبليّة. وكلُّ هذا كان يتم من خلال الجيوش الإلكترونية التابعة لأحزاب الإسلام السياسي.

وعلى الرغم من عدم اختلافه عن خطاب الكراهية خارج منصّات التواصل الاجتماعي، تكمن خطورة خطاب الكراهية المنتشر في الفضاء الرقمي في أنه يصل الى جمهورٍ واسع غير محدّد العدد، وأن انتشاره يستمر لمدّةٍ طويلة مما يزيد من الأضرار المترتّبة عليه، مع إمكانية تداوله دون التقيّد بالحدود الجغرافية، ودون الخوف من ازدياد التكلفة المترتّبة على ذلك، وأنه يمكن للشخص المروج له أن يبقى مخفيّ الهويّة فلا يمكن مساءلته قانونياً.

ثالثاً: حرّية التجمع

لم يصل العراق بعد الى مرحلة يمكن من خلالها القول إنه بلد حرٌّ أو ديمقراطي بشكلٍ كامل، فمظاهر الممارسة الديمقراطية من انتخابات وتعدّدية حزبية وتداول سلميّ للسلطة، لا تعني أنه بلدٌ ديمقراطي ولا تعكس حقيقة وجود فواعل غير رسمية هي الأكثر تأثيراً على أرض الواقع للحدّ الذي يمكن لها أن تحلّ محلّ الدولة في بعض الأحيان وأن تنافسها كجهةٍ وحيدة تملك استخدام القوّة بصورةٍ مشروعة. ونجد أن منظّمات محلّية وأخرى دولية تؤشر دائماً في تقاريرها الى ضعف الممارسة الديمقراطية وتراجع حجم الحرّية[28]، مما يجعل العراق مُدرجاً ضمن قائمة فريدم هاوس على أنه بلدٌ غير حرّ وبمعدل 29 نقطة فقط من إجمالي 100 للعام 2021. وإن كان التقرير قد أشار الى وجود انتخابات منتظمة وتنافسية ووجود تمثيل سياسي للجماعات السياسية والدينية والعرقية، إلّا أن الفساد والتهديد الأمني يعرقلان الممارسة العملية، بينما في الإقليم لا توجد قوّة قادرة على احتواء نفوذ القابضين على السلطة، وبالمجمل هناك تأثيرٌ واضح لإيران على السياسة في بغداد[29].

إنتقائية تطبيق أحكام قانون التجمّع والتظاهر السلمي

لا يزال أمر سلطة الائتلاف رقم 19 لسنة 2003 ساري المفعول في تنظيم حرّية التجمّع لتعثُر تشريع قانون جديد في أروقة مجلس النواب. فالأمر النافذ يقتضي الحصول على موافقةٍ رسمية لأي تظاهرة شعبية قبل 24 ساعة من موعدها وأن تكون محدّدةً من حيث الزمان والمكان وأن لا يترتّب عليها عرقلة طرق السير العامة. إلّا أن هذه الشروط أصبحت تطبق بانتقائية من قبل الدولة حيث يتمّ منع إجراء المظاهرات في حال القيام بها من قبل جهات شعبية بحجة عدم الحصول على ترخيص وبالتالي تفعيل الملاحقة القانونية بحق المنظّمين، بينما في المقابل لا يتمّ مطالبة الأحزاب السياسية بأي

ترخيصٍ أو تحديدٍ مُسبق لزمان ومكان التجمعات أو التظاهرات التي تنظّمها. هذه الانتقائية وصلت الى حد تعطيلٍ شبه كامل لأحكام القانون من الناحية العملية، إلّا في حالات تحريك الدعوى على أساس مخالفة أحكام التجمّع في مواجهة بعض الناشطين في الاحتجاجات الشعبية، حيث تَعمد القوات الأمنية الى منع أو فضّ تجمّعاتها بكل الطرق بما فيها القوّة المفرطة. ولقد فشلت القوات الأمنية في التعامل مع التظاهرات الشعبية التي تحصل على نحوٍ متكرّر، وأدى لجوء أفرادها الى استخدام الرصاص الحيّ في تفريق المتظاهرين الى إصابة 3 أشخاص في ذي قار[30]، في تظاهرات خرجت للمطالبة بإيقاف التبعات القانونية والملاحقة القضائية ضد متظاهري تشرين (2019). وهذا يعكس ضعف القدرات لدى أفراد الأمن في الوصول الى أسلوب غيرعنفيّ لإنهاء التظاهرات.

الانتخابات المبكرة وأثرها على الفعل الاحتجاجي

من خلال رصد واقع الاحتجاجات الشعبية نجد أنها تراجعت من حيث الحجم طيلة الفترة السابقة على انتخابات مجلس النواب لتعود بعدها كأسلوب لإظهار حجم التيارات السياسية، إذ شهدت الفترة اللاحقة على إعلان النتائج تظاهرات للأحزاب الموجودة في السلطة في مناطق عدّة لإثبات وجودها في الشارع.

هذا الأسلوب دفع الناشطين في الاحتجاجات الشعبية من مؤيدي حراك تشرين للدعوة أيضاً الى التظاهر ضد استمرار الانسداد السياسي، ولكن بتظاهرتين في آنٍ واحد، نُظّمتا في جانب من جوانب العاصمة بغداد، فعكستا الانقسام الموجود في الحراك الشعبي تجاه التعامل مع الانسداد السياسي الموجود حالياً. فقد تباينت خيارات المتظاهرين بين الدعوة الى تغيير شكل النظام السياسي بشكلٍ كامل وإعادة كتابة الدستور، بينما دعت التظاهرة الأخرى التي ضمّت عدداً من الأحزاب السياسية التي انبثقت عن الاحتجاجات وأخرى قاطعت الانتخابات[31]، الى حلّ مجلس النواب والعمل على إجراء انتخابات مُبكرة في ظرف سنة واحدة، مع التأكيد على تطبيق قانون الأحزاب السياسية بشكلٍ كامل وبطريقة تحول دون مشاركة الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلّحة في العملية السياسية. ويلاحظ وجود فجوَة بين أجيال المحتجين فكلّما كان الأفراد أصغرسنّاً، أصبحت مطالبهم بالتغيير ورفضهم للنخبة السياسية وللنظام أكثر راديكالية [32].

هذا يعكس طبيعة الانقسام الموجود فيما بين المتظاهرين حول أسلوب التعامل مع الواقع السياسي بما يُضعف كل الطروحات الاحتجاجية في قبال الأزمة السياسية الحالية، بالإضافة الى وجوب الإقرار بحقيقة أن الحراك الشعبي أصبح أكثر انقساماً من أيّ وقتٍ مضى، نتيجة لتسلّل القوى الحزبية والدينية إليه ومحاولة فرض أهدافها عليه، وكذلك استقطاب البعض من قبل الحكومة، في مقابل انضمام الآخرين لأحزاب نتجت عن الاحتجاجات، بالتالي يمكننا أن نتوقّع أن حركة تشرين في ظلّ هذه الأزمة ما عاد لديها إمكانيات إحداث أثرٍ كما كان عليه وضعها في السابق.

إلّا في حالة إعادة توحيد الجهود حول المشتركات التي تجمع مختلف تيّاراتها، والعمل على خلق خطابٍ واضح يحدّد توجّهاتها خصوصاً أنها تتعرّض بين فترةٍ وأخرى لحملات تشويهٍ منظّمة.

رابعاً: إقليم كردستان وحدود الحرّية

يمرّ الوضع الاقتصادي في إقليم كردستان بظروفٍ صعبة منذ العام 2014، وهذا انعكس سلباً على الطبقات الفقيرة، حيث انخفاض فرص العمل ما دفع الشباب نحو التفكير بالهجرة الى خارج العراق، في ظل الهيمنة الثنائية على السلطة والاقتصاد للحزبين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) منذ العام 1992. والدافع وراء ظاهرة الهجرة هو عدم قدرة الاقتصاد المُهيمَن عليه من قبل الحزبين في الإقليم على استيعاب النموّ السريع للسكان دون سنّ الثلاثين خصوصاً باعتماده الريعية القائمة على التحويلات المالية من الحكومة الاتحادية، وعدم ظهور بديلٍ قويٍّ قادر على التنافس السياسي في ظل انحسار قوّة حركة كوران/ التغيير، وحداثة ظهور حركة الجيل الجديد، وكلتا الحركتين يتمركز تأثيرها بشكلٍ أساسيٍّ في السُليمانية دون باقي محافظات الإقليم (دهوك وأربيل) حيث السيطرة كاملة لنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني[33]. وكمظهر للهيمنة نجد أن السلطة امتنعت عن الدعوة لإجراء انتخابات بسبب خلافات بين الحزبين الرئيسيين، وأصدر مجلس نواب الإقليم قراراً بتمديد ولايته.

واقع الهيمنة الحزبية في الإقليم يقوم على القمع المتجذّر في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للإقليم، إذ توجد ثلاثة كيانات قويّة تملك زمام الأمور في مقدمتها القبائل وزعماء القبائل الذين يتمتّعون بقوّةٍ اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة، ثم رجال الدين والمؤسّسات الدينية المدعومة من السلطة، وأخيراً الأحزاب السياسية. وبينما يحاول الحزبان والعائلتان الحاكمتان تعزيز نظام حكمٍ توليتاري غير ديمقراطي، يسعى أفراد المجتمع إلى مزيدٍ من الديمقراطية وبالتالي الى سيادة القانون والشفافية والمساءلة. ويتجلّى هذا السعي في احتجاجات منتظمة ضد انعدام سيادة القانون وظاهرة الإفلات من العقاب والفساد المُستشري على أعلى المستويات[34]، في تنافسٍ بين إرادتين من غير المعلوم الى أي اتجاه سيسفر عنه في الوقت الذي دخلت فيه قوى سياسية معارضة بدأت تزداد تأثيراً في الواقع الشعبي وكذلك في التمثيل داخل مجلس النواب الاتّحادي، لذا تعمد السلطة الى منع أي دعوة للتظاهر تطلقها الأحزاب المعارضة، حيث قمعت السلطات التظاهرات التي دعا اليها رئيس حزب الجيل الجديد / شاسوار عبد الواحد والتي تمحوَرت حول الفساد والفقر والبطالة. كما عمل الأمن الى اعتقال عشرات الصحفيّين، والنشطاء، والسياسيين في 5 و6 آب/ أغسطس 2022، قبل الموعد المخطّط للمظاهرات كإجراء استباقي[35].

خامساً: علاقة المجتمع المدني والحكومة

وجود مُعيقات ومُعرقلات لعمل المجتمع المدني لا يعني أننا أمام قطيعةٍ كاملة بين الحكومة والهياكل التنظيمية للمجتمع، وإنما هناك نوعاً من التقارب والتعاون في مجالات قطاعية خصوصاً ما يتعلق بالجانب الإغاثي أو التنمويّ وغيرها من المجالات التي نجح المجتمع المدني في تنفيذ برامجها، خصوصاً خلال فترة جائحة كورونا، حيث تعتمد الحكومة على ما تقدّمه المنظّمات غير الحكومية من خدماتٍ وقدراتٍ وبرامجَ يمكن من خلالها تعزيز الواقع المُعاش. في الجانب الآخر، يُشترط في البرامج التي تنفّذها الأمم المتّحدة أو التي تُنفّذ بناءً على منحٍ من منظماتٍ دولية، أن يكون الشريك المحلي في العراق مسجّلاً ضمن أقسام المنظّمات غير الحكومية المدرجة في الوزارات كافةً، كما أن عملية التنفيذ دائماً ما تحتاج نوعاً من التعاون بين الجانبين للوصول الى تنفيذ البرنامج. فعدم التعاون هنا يُرسل رسالةً سيئةً الى المجتمع الدولي، لذا تعمد الدولة دائماً على عدم وصول مثل هكذا رسائل، فأوجه التعاون لا تقوم جميعها على فكرة الإيمان بدور المجتمع المدني.

سُبل التعاون المثمر بين المجتمع المدني والمؤسّسات الحكومية

يعمد المجتمع المدني بفعّالياته المختلفة الى تعزيز التشارك والتعاون مع القطاع الحكومي في مجال رسم الاستراتيجيات الحكومية في مجالات الاهتمام المشترك، حيث أطلقت الحكومة العراقية في 21 أيلول/سبتمبر2021 خطّة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية للعامين 2021-2022 بدعمٍ من مجموعة البنك الدولي، والتي تهدف إلى إزالة المعوقات التي تواجه المرأة والعمل على خلق فرصٍ اقتصادية أكثر أمامها، وتحدّد أولويات الحكومة التي تتسق مع برنامجها في الإصلاح الاقتصادي. نتجت هذه الخطّة عن نقاشاتٍ واستشاراتٍ مكثّفة شملت كافة الجهات المعنية وأصحاب المصلحة وتدعمها كلٌّ من وزارة التخطيط العراقية، ودائرة تمكين المرأة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمجلس الأعلى لشؤون المرأة في إقليم كردستان العراق، كما تدعمها منظّمات المجتمع المدني الوطنية والدولية بالإضافة الى دعم القطاع الخاص والخبراء.

في المقابل نجد أن المنظّمات غير الحكومية والنقابات والاتّحادات أصبح لها دور في عملية صياغة الاستراتيجيات الحكومية من خلال عضويتها في لجان، سواء كانت الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية[36]،أو الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد[37] بما يؤدي الى ترصين الرؤى التي تضمّنتها هذه الاستراتيجيات وكذلك الشراكة في عملية وضعها موضع التنفيذ للوصول الى أهدافها المرسومة.

وفي سياق التعاون مع القطاع الحكومي، ساهمت منظّمات المجتمع المدني في إطلاق حملة مناصرةٍ واسعة ومتنوعة بمناسبة فعّاليات اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، استمرت لمدة (16) يوماً، للفترة من (25) تشرين الثاني/نوفمبر ولغاية (10) كانون الأول/ديسمبر، كما شهدت تعاوناً كبيراً مع الجهد المؤسّسي للدولة في دعم هذه الحملة، اذ نُفّذت في وزارات الدولة حملات وورش عمل كثيرة خلال هذه الفترة بتوجيهٍ رسمي، للتعريف بالحملة وأهدافها وتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع. وتمّ كل ذلك بالتنسيق والتخطيط وتقاسم الأدوار بين المنظّمات ودوائر الدولة، ما أدى الى تطوّرٍ ملحوظ في التعريف بمفهوم مُناهضة العنف ضد المرأة، من خلال إنتاجٍ معرفي وصل الى مختلف الشرائح، قد يساهم الى حدٍّ بعيد في تغيير السلوك بصورةٍ إيجابية.

وفي إطار التعاون والتنسيق الحكومي نجد أن الإدارة المعنية بعمل المنظّمات غير الحكومية

عملت على تعزيز الحماية الإجرائية للمنظّمات، بما يحول دون تدخّل بعض المؤسّسات التنفيذية أو الأمنية في أعمالها ومطالبتها بتقديم الكشوفات المالية الخاصة بها، كشرطٍ لاستحصال الموافقات للعمل في بعض المشاريع دون سند قانوني. فكان صدور قرارٍ من دائرة المنظّمات غير الحكومية، بالرقم (1565) في 16/1/2022، متضمّناً إعلام مؤسّسات الدولة كافّةً بعدم جواز مطالبة المنظّمات المُشكّلة بموجب القانون بتقديم أي كشفٍ مالي أو كشفٍ بنشاطاتها إلّا عن طريق مخاطبة الدائرة باعتبارها الجهة المخوّلة بتطبيق القانون ومتابعة نشاطات المنظّمات غير الحكومية وتقييمها، ومدى احترامها للقانون، وإدراج المبرّرات وراء طلب الاطّلاع على الجانب المالي أو طبيعة النشاطات. وأيّد البنك المركزي أيضاً هذا القرار بالنسبة للمصارف المالية. هذا الإجراء يُشكّل خطوةً داعمةً ومتقدّمةً في إطار حرّية العمل المجتمعي ويمنع اجتهادات بعض المؤسّسات الحكومية المُعيقة للعمل المدني.

مُعوّقات الفضاء المدني ونشاطاته

لا يزال الفضاء المدني يواجه صعوبات جمّة في تفعيل دوره في التأثير والتأثّر. هذه الصعوبات يمكن ملاحظتها في الأطر القانونية وكذلك في النظرة الاجتماعية السائدة لمدى فاعليّته وكما يأتي:

الإطار القانوني لعمل منظّمات المجتمع المدني

لم يطرأ أي تغييرٍ تشريعي فيما يخصّ القوانين الحاكمة لعمل المنظّمات غير الحكومية، إذ لا يزال قانونها رقم (12) لسنة 2010 غير مدرج ضمن الأجندة الحكومية أو البرلمانية لغرض إعادة النظر فيه رغم مطالبات العديد من المنظّمات بإعادة النظر في بعض النصوص التي تقيّد جزئياً عمل المنظّمات الخاصة بشروط التأسيس، والتي تتطلّب مدةً طويلة لإكمالها. في المقابل نجد أن الأحكام المُنظّمة لعمل النقابات تشهد عملية شدٍّ وجذبٍ في التطبيق، إذ اتّجه القضاء نحو اعتبار نصّ القانون رقم (48) لسنة 2017 الذي ألغى إمكانية جواز إعادة انتخاب النقيب أو الرئيس في النقابات والاتّحادات المهنية لأكثر من مرّة لرئاسة النقابات، نصاً يشمل كلّ أشكال التنظيمات المجتمعية دون مراعاة الخصوصية الموجودة في قوانينها أو أنظمتها الداخلية. هذا الأمر أدّى الى حصول إرباك في عمل بعض التجمّعات منها نقابة المحامين، حيث اعتبر القضاء منع الترشّح يشمل من سبق له الفوز حتّى من كان عضو احتياط للمكاتب أو الهيئات التنفيذية للنقابة. كما أن تفسيره الضيّق للنص سيؤدي الى تقيّد الحق بالعمل النقابي بشكلٍ غير مبررٍ لاعتماده على تفسيرٍ لا يتلاءم مع تشجيع العمل النقابي.

عدم تقبّل حكومي وسياسي للنقد

يُضاف الى التضييق القانوني إشكالية الواقع الأمني وانعكاسه على الأمن الشخصي للعاملين في المجال المدني، حيث تمّ استهداف منزل نقيب المهندسين في ديالى بعبوةٍ ناسفة، واغتيال عضوة النقابة في محافظة البصرة، وإطلاق تهديدات عدّة طالت الناشطين في المجتمع المدني، وكذلك رفع دعاوى قضائية ضد منتقدي السياسات الحكومية ومنها الدعوى ضد نقيب الفنانين بعد انتقاده ضعف الأداء الحكومي عند افتتاح أحد المهرجانات.

في جانب آخر، وعلى الرغم من تأكيد مجلس الأمن على أهمية مشاركة المجتمع المدني ومراعاة مداخلاته والتعامل مع تعميم المنظور الجنساني كمسألةٍ شاملة في جميع مراحل ولاية بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق، بما فيها تقديم المشورة والمساعدة للحكومة العراقية بما يضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في سياق الانتخابات وتشكيل الحكومة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة[38]، نجد أن المستويات الحكومية العليا وكذلك بعض أعضاء مجلس النواب وقفوا

بالضدّ من تقرير المجتمع المدني الذي قدّمته السيدة هناء أدور (رئيسة جمعية الأمل العراقية/منظّمة غير حكومية) والتي تعرّضت الى حملة تشهير وخطاب كراهية منظّم بعد أن ألقت في جلسة مجلس الأمن الدولي لغرض عرض إحاطة ممثّلة الأمين العام للأمّم المتّحدة في العراق السيدة جينين بلاسخارت خطاباً تحدّثت فيه عن "دور المنظّمات غير الحكومية في إعادة بناء الوعي المجتمعي والتنبيه الى خطورة مسألة الإفلات من العقاب، وأشارت الى (جمود العملية السياسية) وأكّدت الحاجة الى الإصلاح والتعايش السلمي، وأهمّية إدماج منظّمات المجتمع المدني لتفعيل دورها في الدفاع عن حقوق الإنسان والحرّيات العامة وسيادة القانون" [39].

حملات المناصرة والتشبيك في العمل المدني

شهد العراق تطوّراً في تفاعل المجتمع المدني مع حملات المناصرة وازدياداً في شبكات العمل الجمعي التي تستهدف توحيد الجهود المتفرقة في إطار تنظيمي واضح الملامح والهيكلية يمكنه الوصول الى مُدُيات أرحب في وضع الاستراتيجيات وتنفيذها.

" دفاعاً عن حرية المرأة" حملة مناصرة أطلقتها مجموعة من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي لإلغاء نصّ المادّة (398) من قانون العقوبات التي تسمح للمُغتصب بالزواج من ضحيته للحصول على عذرٍ قانوني يخفّف عقوبته وقد يصل الى إيقاف تنفيذها. أُطلقت الحملة تحت وسم (#إلغاء_المادة_398) على اعتبار أن هذه المادّة هي من قبل مكافأة المُغتصب لا معاقبته، إذ سبق أن أكّدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأُمّم المتّحدة أن الأحكام التشريعية في القانون الجنائي العراقي، تنصّ على عقوبات مُخفّفة لما يسمى بـ "جرائم الشرف"، ووفقاً للجنة الأممية، فإن تلك الأحكام لا تزال تمييزية ضد المرأة العراقية، ويجب على العراق مراجعة تشريعاته المحلية لإلغاء أو تعديل الأحكام التي تسمح بالعنف ضدّ المرأة. ويرى الفاعلون في المجال الحقوقي أن إلغاء هذه المواد غير كافٍ وإنّما ينبغي التركيز أيضاً على تفعيل وتطوير آليّات تقديم الشكاوى المتعلّقة بجرائم الاغتصاب وتوفير حماية شاملة للضحية من أنواع العنف الذي تتعرّض له والنظرة اليها كمتّهمة لا كضحية. لكنّ عدم انعقاد مجلس النواب بسبب الانسداد السياسي حال دون تحقيق الحملة لأهدافها في إقناع مجلس النوّاب بإعادة النظر بأحكام القانون وإلغاء العُذر المُخفّف لمرتكبي جرائم الاغتصاب.

" إصلاح البيئة القانونية للحكومات المحلية "

في سعي المنظّمات غير الحكومية للتأثير في السياسات العامة، انطلقت برامج إصلاح المنظومة القانونية لمجالس المحافظات (الحكومات المحلية) والتي سبق أن تمّ إلغاؤها بموجب قرارٍ من مجلس النوّاب لتجاوزها المُدد القانونية الخاصة بها، لغرض إيجاد صورة لإعادة تنظيم العلاقة بين المركز والمحافظات بما يؤدي الى إعادة دوران عجلة التنمية فيها. وتستهدف برامج إصلاح المنظومة القانونية العمل على التوفيق بين متطلّبات الاحتجاجات التي ترفض عودة مجالس المحافظات باعتبارها جزءاً من منظومة الفساد والهدر المالي، وبين ضرورة وجودها لتفعيل الرقابة على العمل التنفيذي في الحكومات المحلية، وضرورة أن يتمّ اختيار المحافظين من قبل أشخاص منتخبين في المحافظات وليس تعيينهم من قبل الحكومة المركزية. هذه البرامج تعمد الى الأخذ برأي النّخب والمختصّين في الجوانب القانونية والانتخابية للوصول الى صيغةٍ مقترحة يمكن عرضها على المشرّعين داخل مجلس النوّاب بما يضمن توافق الإرادة التشريعية مع الإرادة الشعبية.

فاعلية المجتمع المدني ودوره في تعزيز سيادة القانون

أطلق الناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي حملةً لإنهاء الإفلات من العقاب، ضد أحد الضباط الأمنيين، بخصوص اتهامات تتعلق بانتهاكه لحقوق الإنسان خلال فترة القتال ضد تنظيم داعش الإرهابي وكذلك أثناء التظاهرات الشعبية (تشرين الأول/أكتوبر) العام 2019 في محافظة ذي قار. وكان عراقيون يقيمون في الولايات المتّحدة الأميركية قد شكّلوا منظّمة غير ربحية هدفها العمل على ملف إنهاء الإفلات من العقاب، وأجرت المنظّمة تحقيقاً استقصائياً، تضمّن وثائق وتسجيلات فيدوية حول اتهامات بانتهاكات ارتكبها الضابط المذكور، بما أجبر الحكومة على إعادة التحقيق معه من جديد بخصوص هذه الاتهامات بعد أن سبق غلقها. وقد ساهم التفاعل الجمعي في مواقع التواصل الاجتماعي في تدخّل رئاسة الوزراء لغرض الإسراع بإجراء تحقيقات قضائية وصولاً الى محاكمته أمام القضاء الجنائي.

تطوّرٌ في البيئة القانونية لمجالات تأثير منظّمات المجتمع المدني

التطوّر الأساسي الذي ينبغي الإشارة اليه هو ما ترتّب على إصدار المحكمة الاتحادية العليا لنظامها الداخلي لينظّم عملها في الرقابة على دستورية القوانين وباقي الاختصاصات التي تمارسها بموجب الدستور[40]. وتضمّن النظام الداخلي النصّ صراحةً على إمكانية منظّمات المجتمع المدني الطعن بعدم دستورية القوانين وفقاً للاشتراطات الواردة في النظام الداخلي وقانون المحكمة بدعوى قضائية مباشرة.

هذا الترخيص القانوني لمنظّمات المجتمع المدني في رفع الدعوى المباشرة يشكّل إشارةً أساسية ومحورية للدور الهام الذي تلعبه هذه المنظّمات في حياة العامّة، ويعكس نظرة المحكمة الإيجابية لهذا الدور. يبقى أن تطبيق النص من قبل المحكمة سيُظهر مدى إمكانية رفعها الدعاوى التي تستهدف من خلالها المصلحة العامة من عدمها، فتطبيق حرفية النص واشتراطات النظام الداخلي للمحكمة قد يعرقل هذا الحق، إذ يشترط لقبول الدعوى تطبيق النص على مدّعي عدم الدستورية، وهذا قد يُعرقل دعاوى المنظّمات في حال استهدافها حماية المصلحة العامة لا الخاصة، لكن يبقى التصريح بقدرة المنظّمات على رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة بمثابة تطوّرٌ إيجابي كبير.

مشاريع التشبيك في العمل التطوّعي

تضمّن تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات البرلمانية للعام 2021، الإشادة بدور المراقبين المحليين، وخصوصاً الدور الذي قام به تحالف الشبكات والمنظّمات الوطنية لمراقبة الانتخابات، والذي اعتبر أكثر المجموعات تنظيماً بتعبير التقرير، وضمّ سبعة ائتلافات مراقبة وهي (شمس، تموز، نراقب، عين، تحالف الأقليات العراقية، سفراء الحرّية، وشباب الجنوب)، قامت معاً بنشر حوالي (8800) مراقب في جميع الدوائر الانتخابية ساهمت ملاحظاتهم وتقاريرهم العامة قبل وأثناء وبعد يوم الانتخابات على نحوٍ إيجابي في شفافية العملية[41] رغم صعوبات العمل التي اعترضتهم. وساهم التشبيك الذي حصل بين هذه المنظّمات في تعزيز موقعها في عملية الرصد وكذلك في رفع مستوى التنسيق فيما بينها من خلال إصدار تقارير مشتركة عاصرت عملية الانتخاب، وأكّدت أهمية استمرار مثل هذه الجهود وعدم اقتصارها على البعد الوظيفي الهادف لتحقيق تشارك آني مقتصر على مراقبة الانتخابات، وإنما يحتاج الى تحويله لبعد استراتيجي بعيد المدى يحقّق أهداف المنظّمات في عملية ترقية الفعل الديمقراطي، من خلال توحيد الجهود لممارسة التأثير والضغط، وتبادل التجارب ونقل القدرات أو تقويتها في إطار شبكةٍ ذات طابعٍ مؤسّسي ثابت.

سادساً: أثر الحراك الاحتجاجي على المجتمع والفضاء المدني

هناك تأثير يمكن تلمّسه على أرض الواقع بخصوص انعكاسات الحراك الاحتجاجي على المجتمع والفضاء المدني بشكلٍ عام.

ظهور أحزاب سياسية جديدة نتجت عن الحراك الشعبي ودخل بعضها قية المجلس النيابي

ساهمت المنظّمات غير الحكومية من خلال دورها السابق على إجراء الانتخابات في الترويج لتفاصيل القانون الجديد في دورٍ مؤثّر انعكس على انتخابات 2021 بصورةٍ أدّت الى وصول أحزابٍ جديدة ومستقلّين فازوا بعد توافر المعرفة لديهم بضوابط العمل الانتخابي، من خلال توجههم الى الناخبين الذين كانوا جزءاً من الاحتجاجات الشعبية.

وإن كانت الأحزاب التي تشكّلت بعد الاحتجاجات لم تستفد كثيراً من القانون الانتخابي الجديد لاعتمادها على فكرة المشاركة أكثر من عملها استراتيجياً على فكرة الفوز أو الوصول الى المجلس مما أدّى الى ضياع فرصٍ أكبر لها في زيادة عدد مقاعدها النيابية بالاعتماد على ما لديها من جمهور، إلّا أنّ هذا لا يعني عدم وجود إيجابيات في مشاركتها خصوصاً وأنّها ساهمت في إيصال نوابٍ شباب الى المجلس لأول مرّة دون سنّ الثلاثين.

لكن لا تزال هذه الأحزاب تعاني من ظاهرة الانشقاقات التنظيمية نتيجة لأسبابٍ عدّة منها تفرّد قياداتها باتخاذ القرارات أو عدم انسجام أو عدم توحيد الرؤية السياسية لديها في تحديد أسلوب التعامل مع الأحزاب القابضة على السلطة ما يدفع من يخالفها الرأي الى الانسحاب تنظيمياً، إضافةً الى تعرّضها الى هجمات إعلامية منظّمة تقوم بها المنصّات الإعلامية للأحزاب التقليدية خوفاً من تنامي وجودها. إذ لا تزال هذه الطبقة غير مؤمنة بمشاركة أحزاب جديدة العمل السياسي الفاعل خارج الأحزاب التقليدية التي تناوبت على الحكم طيلة السنوات اللاحقة على العام 2003. ويدلّل على هذا بشكلٍ واضح إن ممثّلي الأحزاب السياسية الجديدة التي دخلت للمرّة الأولى الى مجلس النوّاب، الى جانب بعض النواب المستقلّين، كحركة امتدادٍ لاحتجاجات تشرين لم توجّه إليهم الدعوة أصلاً لحضور الحوار الذي دعا اليه رئيس الوزراء لحلّ الأزمة السياسية، أسوةً ببقية الأحزاب.

في مواجهة التحدّيات التي تتعرّض لها الأحزاب المنبثقة من الحراك الاحتجاجي، نجد أنّها حاولت الوصول تنظيمياً الى الساحة العربية السنّية، من خلال إنشاء مكاتب تنظيمية فيها وعدم التقوقع على الأرضية الاجتماعية للأحزاب الموجودة في الإطار الجغرافي الشيعي. هذا الأمر شكّل نقطة ضوء في تغيّر العمل السياسي لهذه الأحزاب بالانتقال من الإطار المحلي نحو الانتشار على المستوى الوطني، ما يعزّز مفهوم المواطنة كجزءٍ أساسي قبال مفهوم المكوّنات الذي تنطلق منه الأحزاب التقليدية.

الخلاصة والتوصيات

من التحدّيات التي تواجه منظّمات المجتمع المدني عدم القدرة على التأثير بصورةٍ كبيرةٍ في السياسات، وذلك بسبب عدائية الطبقة السياسية لها ورفضها الواضح لوجودها كما بسبب ضعف التركيز والتشبيك في عمل هذه المنظّمات ووجود ارتباطات لبعضها بالأحزاب السياسية ما يضرّ باستقلاليتها، الى جانب عدم إيمان القابضين على السلطة بالدور الذي يمكن أن تقوم به هياكل المجتمع المدني في حال توفّرت لها البيئة الملائمة للنجاح والمتمثّلة بالتطبيق المنصف للقانون.

أخطر ما يحدّ من فاعلية الفضاء المدني هو حملات التهديد والمضايقات والترهيب التي يتعرض لها المدافعون البارزون عن حقوق الإنسان وبعض الصحفيّين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كونها تؤدي الى تآكل الحيّز المدني وانكفائه بعيداً عن الأهداف التي يسعى لتحقيقها، سواء بإيقاف أنشطتهم المشروعة أو التقليص من تأثيرها بمبرر انتقادهم أو معارضتهم لمواقف الحكومة أو سياساتها أو إجراءاتها، خصوصاً بعد تعرّض بعض الناشطين في الحراك الاحتجاجي لعمليات اغتيال أو اختفاء قسريّ قامت بها عناصر مجهولة الهوية، لم يتمّ الوصول اليها من خلال التحقيقات الرسمية. وحتى في حالة إلقاء القبض على هذه العناصر تظلّ إجراءات التقاضي بطيئة لا تتلاءم مع خطورة الجرائم المرتكبة، فيما يضطر بعض هؤلاء الناشطين نتيجة للتهديدات الى مغادرة محل سكناهم والانتقال الى محافظة أخرى أو الاستقرار في إقليم كردستان.

الجهات غير الحكومية العنيفة تعمل منذ مدّة على تغيير نمط ثابت إلّا وهو احتكار الدولة لوسائل العنف. فقد أصبحت هذه الجهات تمتلك هذه الوسائل للحدّ الذي باتت فيه قادرة على المبادرة في قبال الدولة مما يخلّ بفكرة وجود سيادة فعلية للدولة على أرض الواقع، ويُضعف على نحوٍ كبير دور المجتمع المدني.

سجّلت المشاركة في الانتخابات ما نسبته 41% وهي أقل نسبة مشاركة في انتخابات أجريت بعد العام 2005 ما يؤشر الى حجم الإحباط الذي يعاني منه الناخبون تجاه جدوى اعتماد صناديق الاقتراع كأسلوب للتغيير وكذلك حملات المقاطعة التي دعت اليها بعض القوى السياسية كتعبير عن رفض الطبقة السياسية الحالية، إضافةً الى سعي بعض المنصّات الإلكترونية التي تقف وراءها أحزاب موجودة في السلطة لتحييد الجمهور الناقم عليها كون مشاركته وتصويته ينعكس سلباً على استمرارية وجودها في الساحة السياسية.

التحدّي الأساسي الذي قد يواجه الفضاء المدني هو انزلاق الأزمة السياسية الحالية نحو حافة الاقتتال بين الأطراف السياسية والتي ظهر نموذج مؤلم لها في أحداث 29 آب/ أغسطس[42] التي أودت بحياة العشرات، كما أن امتداد الصراع الى مُدُيات أخرى قد يدخل البلاد في حرب أهلية تهدّد كيان الدولة، خصوصاً مع عدم التفات أطراف الصراع السياسي للمبادرات التي طرحتها مكوّنات المجتمع المدني كخارطة طريق لحل الأزمة.

فئة الشباب لاتزال تتخوّف كثيراً من الانخراط في العمل السياسي بصورةً منظّمة (الانتماء لأحزاب سياسية) ما يدفعها الى تعويض ذلك بإقامة الفعاليات الاجتماعية وإظهار رؤيتها السياسية من خلال عملها في المنظّمات غير الحكومية ما يؤدي الى تسيّس فضاء المجتمع المدني كبديلٍ لرفض التجربة الحزبية.

التوصيات

- هناك ضرورة لوضع إطارٍ قانونيٍّ متكامل للتعامل مع الفضاء الإلكتروني إعلامياً أو عبر التعامل اليومي من خلال سنّ قانون للجرائم الإلكترونية يحدّ من خطاب الكراهية والحضّ على العنف الذي تتعرّض له الفئات الاجتماعية الأكثرضعفاً، ويمنع الأساليب التي تهدّد السلم الأهلي من خلال محاسبة المدوّنين الذين يتعمّدون إثارة النعرات الطائفية والعنصرية والدينية.

- الحاجة الى إطارتنظيمي متكامل لحرّية التجمع يعتمد على مبدأ الأخطارلا الترخيص، والحاجة الى إقرار الحق في الوصول الى المعلومات بشكلٍ صريح، ذلك أن عدم إقرارمثل هذا الحق يؤدي الى التقليل من فاعلية المجتمع المدني وقدرته على التدخّل بفاعلية في ميدان صنع السياسات.

- ينبغي على المجتمع المدني العمل على تحليل البيانات الخاصة بمشروع الموازنة السنوية والتأثيرفيها بما يُساهم في بناء ميزانية مالية قائمة على التنمية المُستدامة تهدف الى تشجيع الابتعاد عن الاقتصاد الرّيعي المعتمد على النفط، ومن ثم تفعيل مراقبة الإنفاق الحكومي ومدى اتّساقه مع ما يتمّ إقراره من قبل السلطة التشريعية في الموازنة السنوية، لتحقيق الاستفادة الشاملة منها.

- الحاجة الى بناء رأس مالٍ بشري مع توفير الحماية الاجتماعية، بما يؤمن التماسك الاجتماعي ويكرّس الاندماج المجتمعي.

- أهمية العمل على تطويرقدرات الشباب في مجال العمل السياسي وتعزيز مكانتهم في التنظيمات الحزبية، وإبراز دورهم الفاعل في البُعد المجتمعي بما يوصل الى بناء أرضية قادرة على الوصول بطريقة أو بأخرى الى المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات، ذلك أن الأنظمة السياسية لا يمكن أن تكون فعّالة دون مشاركة جميع أجزاء المجتمع فيها، وهذا يقتضي احترام مجموعة واسعة من الحقوق، في مقدمتها حرّية التعبير، وحرّية التجمع السلمي، والقضاء على التمييز، والتحرّر من الخوف والترهيب هذا بالإضافة إلى حقوق أخرى.

الهوامش

1 اعتمد العراق طيلة الفترة من العام 2005 ولغاية عام 2021 نظماً انتخابية تعتمد على التمثيل النسبي، أي التصويت على أساس قائمة مع توزيع المقاعد على أساس ما تحصل عليه القائمة من أصوات نسبة الى المجموع الكلّي للأصوات المدلى بها، مع تغييّرفي آلية التمثيل النسبي من الباقي الأقوى الى آلية سانت ليغو بنسبٍ مختلفة. أما في انتخاباتتشرين الأول/ أكتوبر 2021 ونتيجة للضغط الشعبي، اعتمد القانون نظاماً انتخابياً جديداً يعتبرمن نظم الأغلبية لا التمثيل النسبي وهو نظام الصوت الواحد غير المتحوّل المعروف اختصاراً بـ (SNTV)، وهو نظام انتخابي يُستخدم في الدوائر الانتخابية التي تمتلك أكثرمن مقعدٍ واحد، حيث يقوم الناخب بمنح صوت واحد لمرشّح واحد ضمن الدائرة الانتخابية، ثم يتمّ ملء المقاعد بالمرشّحين الذين حصلوا على أعلى عددٍ من الأصوات. فإذا كان لدائرة انتخابية ثلاثة مقاعد، يتمّ منح هذه المقاعد للمرشّحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبرعددٍ من الأصوات.

2 مركز الفرات للتنمية، تحدّيات تشكيل الحكومة القادمة، منشور على الموقع الإلكتروني https://fcdrs.com/polot-ics/1656

3 جمال عزيز فرحان، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، الفساد) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط العدد 19، ص 67.

4 يضم التحالف دول مجموعة السبع: الولايات المتّحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وألمانيا وكندا وإيطاليا، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن العراق يضم وزارة المالية والبنك المركزي واللجنة المالية النيابية.

5 أن سياسة المنافذ الحدودية تسببت بخسارة العراق أكثرمن 3 تريليونات دينارفي 2021، حسب تصريح رئيس مؤسّسة عراق المستقبل الاقتصادية وفقاً للأرقام المعلنة من هيئات جمارك صادرات سبع دول رئيسية استورد منها العراق مقارنةً مع الأرقام المعلنة من هيئة جمارك العراق. https://economy-news.net/content.php?id=29245

6 أسعد زلزلي، العمّال في العراق.. نقابات ولجان وقوانين لكن من دون "ضمان" لقمة العيش https://bit.ly/3UR-wH25

7 يفتقر العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة غالباً الى عقود منظّمة أو مكتوبة، مما يسهم في ضياع حقوق العاملين فيها، خصوصاً وإن فرص العمل في القطاع غير المنظّم أكبر بالنسبة للقوّة الشابة العاملة مقارنةً مع القطاع المنظّم وبالرجوع الى الأرقام فإنها تبيّن حجم التدهورفي قطاع العمل الخاص إذ لا تتجاوزنسبة التأمين الصحي من قبل صاحب العمل حاجز الـ 4% بينما تصل الإجازة السنوية مدفوعة الأجر الى ما نسبته 8% .أما تغطية الضمان الاجتماعي فهي 9% حسب البيانات التي جمعتها منظمة العمل الدولية، تشخيص الاقتصاد غير المنظّم في العراق، ص 23-22.

8 كاظم خماط سلمان، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنّى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 5، 2013، ص 85.

9 أحمد الدباغ، العراق الأسرع نموا عربيا، لماذا لا ينعكس ذلك على الشعب؟ العراق الأسرع نموا عربيا.. لماذا لا ينعكس ذلك على الشعب؟ | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net)

10 بيان صحفي رقم 22/159، منشورعلى الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/05/19/pr22159-iraq-imf-staff-concludes-staff-visit-to-iraq

11 كانت نسبة التوقع للنمو الاقتصادي حسب صندوق النقد الدولي هي 9,5 %.

12 زيد سالم، ارتفاع مستويات الفقرفي العراق. https://bit.ly/3Wb9s3Y

13 عمار الحديثي، الفقرفي العراق: الكثيرمن الموارد أكثرمن الفقراء، منشور على موقع

https://www.noonpost.com/content/43884

14 د. سلطان جاسم النصراوي، التعليم في العراق تحويل الأزمة الى فرصة، مركز الفرات للدراسات. https://fcdrs.com/social/1694

15 د. سلطان جاسم النصراوي، المصدرنفسه https://fcdrs.com/social/1694.

16 أحمد الدباغ، ما هي قدرة العراق على مواجهة فيروس كورونا؟، ينظر الرابط https://www.noonpost.com/content/43884

17 الأرصاد العراقية تحدّد موعد انتهاء العاصفة الترابية رقم 9، https://bit.ly/3Ht9dNH

18 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، منظّمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحوّلات الديمقراطية. https://bit.ly/3HpZ4RN

19 سعيد النعمان، منظّمات المجتمع المدني، واقع الحال وطموح المستقبل.

منظمات المجتمع المدني ، واقع الحال وطموح المستقبل - iraqi_forum (iraqi-forum2014.com)

20 تمثّلت الانتهاكات المسجلة وفقاً الى تقرير نشرته لجنة دعم الصحفيّين على موقعها الإلكتروني بالحالات التالية :(اعتقال صحفيين : 23، مهاجمة دور صحفيين: 4، منع من التغطية : 16، إصابة بالغاز المسيل للدموع : 8، مصادرة عدّة العمل الصحفي : 23، إغلاق موقع إلكتروني : 1) https://www.journal-istsupport.net/article.php?id=378705

21 " في اليوم العالمي لحرّية الصحافة- العراق.. سقوط سقوف الدستور العالية على حرّية العمل الصحفي"، للإطّلاع على التقرير كاملاً يمكن زيارة الرابط الإلكتروني https://pfaa-iq.com/?p=5944

22 التقرير الصادر عن المرصد https://bit.ly/3iVqW6j

23 طه العاني، ما أبرز معاناة صحفيّ العراق في اليوم العالمي لحرّية الصحافة؟ https://www.aljazeera.net/news/human-rights/2022/5/3

24 قرار الهيئة منشور على الموقع الإلكتروني https://www.nasnews.com/view.php?cat=74107 بخصوص ما صدر عن أحد ضيوف برنامج سياسي يبث بصورةٍ مباشرة في شهر، بعنوان (بوضوح) من على قناة زاكروس الفضائية رغم أن الاساءة تمثّل وجهة نظر الضيف لا القناة.

ومن البرامج التي اوقفت أيضاً، مشهد تمثيلي تضمّن اتهامات الى وزارة الدفاع بثّ في أول أيام شهر رمضان من على قناة utv، فكان تعليق البرنامج بعد شكوى تقدمت بها الوزارة ضد برنامج (مع الملّا طلال) باعتباره يتضمّن اتهامات غير حقيقية، بينما عملت القناة العراقية الرسمية على إيقاف برنامج "المحايد" وفصل فريقه التحريري من عملهم، في حزيران 2022،بعد استضافة المحلل السياسي سرمد الطائي الذي وجه انتقادات شديدة لرئيس مجلس القضاء الأعلى، اتهمه فيها بالانحياز السياسي لمصلحة تيارات مدعومة من ايران حسب وصفه، رغم أن البرنامج كان يبث بصورةٍ مباشرة، ومن غير الممكن أن يتكهّن المذيع بما سيقوله الضيف، فيما حرك المجلس دعوى قضائية ضد المحلّل السياسي بتهمة إهانة السلطات العامة وفقاً لأحكام المادّة (226) من قانون العقوبات والتي تجرّم إهانة مؤسّسات الدولة.

25 الجيوش الإلكترونية هي حسابات وهمية تنتشر في مواقع التواصل الاجتماعي تكون مرتبطة فيما بينها، تستهدف التلاعب بالمناقشات التي تتم عبر شبكة الأنترنيت، كما تستهدف تشويه سمعة الخصوم، أو نشر أخبار مزيّفة والترويج لها، بما يحقق أهداف مُموّليها.

26 "الجيوش الإلكترونية".. حيوانات رقمية مفترسة والأسوأ في الشرق الأوسط.

https://bit.ly/3PkQJ3U

27 فرانس 24، العراق: ارتفاع حصيلة القتلى في الاشتباكات بين الصدريّين وفصائل موالية لإيران والقوى الأمنية إلى 30.

https://bit.ly/3Bo95v2

28 في هذا السياق ينظر تصريح رئيس مركز التفكير السياسي الدكتور إحسان الشمرى

وكذلك موقع هيومن رايس ووتش https://www.hrw.org/ar/report/2020/06/15/375258 والتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية للعام 2021، https://iq.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/245/IRAQ-2021-HUMAN-RIGHTS-REPORT-AR-1.pdf

29 باسم محمد خريسان، العراق في مؤشر الحرّية العالمي 2021، مركز البيان للدراسات، بغداد، ص 8.

30 إصابات بالرصاص الحيّ خلال فضّ تظاهرة في الناصرية. https://www.iqiraq.news/security/32433--.html

31 أصدرت التظاهرة بياناً باسم (11) حركة سياسية تضمّن مبادرتها لحل الأزمة وهي (الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الأمّة العراقي، الحركة المدنية الوطنية، حركة نازل اخذ حقي الديمقراطية، الجبهة الفيلية، حراك البيت العراقي، التيّار الديمقراطي، المجلس التشاوري، حركة تشرين الديمقراطية)

32 الحركات الاحتجاجية في العراق في عصر "مجتمع مدني جديد" منشور على الموقع الإلكتروني https://fanack.com/ar/opinion-ar/protest-movements-in-iraq~124550/

33 ميرا جاسم بكر، الهروب من قبضة الإحتكار الثنائي، كيف دفع نظام الحزبين الأكراد للهجرة أفواجاً، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2022، ص 5.

34 المجتمع المُسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطوياً https://carnegie-mec.org/2015/08/18/ar-pub-61024

35 ينظر تقرير هيومن رايتس ووتش /https://www.hrw.org/ar news/2022/08/28/kurdistan-region-iraq-arrests-deter-protest

36 تصريح د. يسرى كريم حول شراكة منظّمات المجتمع المدني في كتابة الاستراتيجية الخاصة بالمرأة للعام 2023-2027، https://ninanews.net/Website/News/Details?Key=964947

37 دور منظّمات المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .https://nazaha.iq/pdf_up/6479/Str002021 pdf

38 منشور على موقع الأمّم المتّحدة /https://news.un.org/ar story/2022/05/1103002

39 النص الكلمل للكلمة على موقع صحيفة الزمان. //https: www.azzaman.com/archives/389484

40 المحكمة المختصّة في النظر في دستورية القوانين وتفسير الدستور وكذلك تختص بموجب أحكام المادّة (93) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، بعدّة اختصاصات أخرى تتعلّق بحلّ النزاعات القانونية بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والبلديات والإدارات المحلية، والفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والانظمة والتعليمات والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، والبت في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، والمصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النوّاب، والفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي، والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وكذلك تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم، أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

41 التقرير النهائي بعثة الاتحاد الأوروبي حول انتخابات 2021 الخاصة بمجلس النوّاب، ص 31

42 حيث أسفر اقتحام محتجي التيار الصدري للمجمع الرئاسي ومحاصرة مجلس القضاء الأعلى الى حصول حالة اقتتال مسلّح داخل المنطقة الدولية (الحكومية) وأيضاً الى تصادمً مسلّح في محافظات جنوبية، كان يمكن أن يمتد الى أرجاء العاصمة ومحافظات أخرى لولا اصدار زعيم التيار الصدري الأمر بالانسحاب.